دولة الكويت
The State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

الفصل التشريعي السابع عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير (23)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريـــخ: ١٣ جمادى الأولى 1444هـ
الموافق: ٦ ديســـمبر 2022 م

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الثالث والعشرين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بشأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، (المحال بصفة الاستعجال).

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة
مهند طلال الساير

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
بعد الجلسة الشؤون المالية والاقتصادية
مع إعطائه صفة الاستعجال

٧/١٢/٢٠٢٢

دولة الكويت
The State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

التاريـــخ : ١٣ \ جمادى الأولى 1444هـ
الموافق: ٦ ديســـمبـــر 2022 م

الفصل التشريعي السابع عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير الثالث والعشرون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية
عـــــن

الاقتراح بقانون بشأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي ، المقدم من الســادة الأعضــاء/ شــعيب شــباب المويزري، أسامة زيد الزيد، عبدالله فهاد العنزي، سعود عبدالعزيز العصفور، شعيب علي شعبان، (المحال بصفة الاستعجال).

الإحالـــــة:

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ 2022/11/7 وذلك لدراسته وتقديم تقريرها إلى مجلس الأمة.

اجتماع اللجنة:

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2022/12/5.

موضوع الاقتراح بقانون:

يقضـــي الاقتراح بقانون بتعريف الفوائد غير القانونية على أنها أي فائدة أخذت أكثر من أصـــل القرض أو أي فائدة أخذت أكثر من مرة على القرض نفســـه حتى ولو تمت إعادة جدولته أو أي فائدة أخرى مخالفة لنصـــوص القانون رقم (68) لســـنة 1980 بإصـــدار قانون التجارة.

دولة الكويت
The State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

كما ينص على أن يشكل محافظ بنك الكويت المركزي لجنة للنظر في صحة الفوائد التي تحصلت عليها البنوك وشركات التمويل، وإحصاء القروض الشخصية والاستهلاكية وفوائدها منذ عام 1992 وحتى تاريخ صدور هذا القانون، على أن تسترد اللجنة الفوائد غير القانونية التي تحصلت عليها البنوك وشركات التمويل من العملاء ويتم إعادتها بحسابات العملاء.

ونص الاقتراح على أنه يحق لصاحب القرض أو ورثته التقدم بطلب للجنة لفحص قانونية فوائد القرض واسترداد مبلغ الفائدة غير القانونية بالنسبة للقروض التي تم سدادها، كما نص على أن تعرض اللجنة التقارير والمخالفات والمبالغ المستردة على مجلس الأمة بشكل دوري كل ثلاثة شهور.

ويهدف الاقتراح بقانون - حسبما جاء في مذكرته الإيضاحية - إلى الحفاظ على حقوق الأفراد واسترداد الفوائد غير القانونية التي تحصلت عليها البنوك وشركات التمويل وإعادتها بحسابات العملاء.

عرض عمل اللجنة:

بعد البحث والدراسة رأت اللجنة أن فكرة الاقتراح بقانون نبيلة ، ولا تثور حولها شبهة مخالفة أحكام الدستور ، كما رأت توصية اللجنة المختصة ببحث جميع الجوانب الفنية للاقتراح بقانون، وأخذ رأي الجهات المعنية بشأنه.

رأي اللجنة (التصويت):

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى **الموافقة** بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون .

دولة الكويت
The State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية.

مقرر اللجنة

د. مبارك حمود الطشه

*** <u>المرفقات</u>: صورة ضوئية من:**

- مرفق رقم (1): الاقتراح بقانون.

دولة الكويت
The State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

مرفق رقم (١)

نسخة من الاقتراح بقانون

ت م/١٥٢

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

١٥٢

السيد/ رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

شعيب شباب المويزري

أسامة زيد الزيد

عبدالله فهاد العنزي

عبدالله فهاد العنزي
عضو مجلس الأمة ②

سعود عبدالعزيز العصفور

شعيب علي شعبان

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال

٧/١١/٢٠٢٢

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بشأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

اللجنة: لجنة إحصاء كل ملفات القروض التي منحت لعملاء البنوك وشركات التمويل والفوائد التي أخذت من العملاء.

الفوائد غير القانونية: أي فائدة أخذت أكثر من أصل القرض أو أي فائدة أخذت أكثر من مرة على القرض نفسه حتى ولو تمت إعادة جدولته أو أي فائدة أخرى مخالفة لنصوص القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه.

(المادة الثانية)

يشكل محافظ بنك الكويت المركزي لجنة للنظر في صحة الفوائد التي تحصل عليها البنوك وشركات التمويل، ومدى قانونية هذه الفوائد وتوافقها مع أحكام قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ المشار إليه والقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه.

(المادة الثالثة)

تنظر وتحصي اللجنة القروض الشخصية والاستهلاكية وفوائدها التي منحت لعملاء البنوك وشركات التمويل منذ عام ١٩٩٢ حتى تاريخ صدور هذا القانون.

٦

(المادة الرابعة)

تسترد اللجنة الفوائد غير القانونية التي تحصلت عليها البنوك وشركات التمويل من العملاء، ويتم إعادتها بحسابات العملاء.

(المادة الخامسة)

تتولى اللجنة فحص جميع القروض وفوائدها سواء تقدم العميل بطلب فحص قرضه أو لم يتقدم

ويجوز لأي عميل لا يعلم أو يرغب بمعرفة إن كانت البنوك قد أخذت منه فائدة غير قانونية، أن يقدم طلباً إلى اللجنة، وعلى اللجنة الرد بمذكرة خطية على العميل بمدة لا تتجاوز (٦٠) يوماً من تاريخ تقديم طلبه.

(المادة السادسة)

يحق لصاحب القرض أو ورثته التقدم بطلب للجنة لفحص قانونية فوائد القرض واسترداد مبلغ الفائدة غير القانونية وذلك بالنسبة للقروض التي تم سدادها.

(المادة السابعة)

تعرض اللجنة التقارير وكل المخالفات والمبالغ المستردة على مجلس الأمة بشكل دوري مستمر كل ثلاثة أشهر.

(المادة الثامنة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

(المادة التاسعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بشأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي

انطلاقاً من مواد الدستور رقم (١٦): " الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون ". ورقم (١٨): " الملكية الخاصة مصونة، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ولا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً. والميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية "، وحرصاً على المصلحة العامة وحفاظاً على الحقوق التي تكفل بها الدستور، ونظراً لما عاناه كافة عملاء البنوك من إجحاف لحقوقهم من قبل البنوك وشركات التمويل المانحة للقروض والتسهيلات خلال الفترة من عام ١٩٩٢ وحتى وقتنا هذا تمثلت في تحصيل فوائد غير قانونية تجاوزت في بعض حالتها أصل الدين أو أكثر من أصل الدين المقترض، لذا أعد هذا الاقتراح بقانون بهدف استرداد الفوائد غير القانونية التي تحصلت عليها البنوك وشركات التمويل من العملاء، وإعادتها بحسابات العملاء.

٨